

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٢٧

الأربعاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيدة غواي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/283)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1710461 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في

ليبيا (S/2017/283)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو، إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا..

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/283، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد كوبلر، والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المعنية بليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على ترؤس مجلس الأمن هذا الشهر.

لقد تلقى أعضاء المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/283). ومع ذلك، أود أن أركز في ملاحظاتي على بعض الخطوط الاستراتيجية وأن أقدم توصيات لينظر فيها المجلس.

من المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحقيق الوحدة في ليبيا. فقبل توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات في ٢٠١٥، كانت ليبيا منقسمة إلى حد كبير. ويستمر اليوم التأييد الواسع النطاق للاتفاق السياسي الليبي من جانب أصحاب المصلحة الليبيين، الذين وقعوا عليه بأمل وثقة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما يواصل المجتمع الدولي تأييد الاتفاق ومؤسساته تأييدا قويا، ويعترف بالمجلس الرئاسي بوصفه السلطة التنفيذية الوطنية الوحيدة. وتمثل البيانات التي أدلى بها سفراء الدول الأعضاء الخمسة الدائمين لدى ليبيا والدعم والمشاركة السياسيين من جانب البلدان المجاورة، فضلا عن تشكيل المجموعة الرباعية المؤلفة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تجسيدا ملموسا للتماسك والالتزام الدولي. فنحن جميعا نتشاطر نفس الرؤية. ونحن جميعا نتشاطر نفس خارطة الطريق.

ويدعم الليبيون والمجتمع الدولي على السواء الاتفاق. نعم، يمكن تعديله، ولكن لا يوجد عنه بديل. وما من خطة بديلة، بالإضافة إلى أنه ليست هناك حاجة إليها. وإن لم تتحمل الأطراف مسؤولياتها بموجب الاتفاق السياسي الليبي، فلا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستتعهد بالتزام أكبر بأي اتفاق بديل.

كما توجد علامات إيجابية في مناح أخرى. فالكفاح ضد الإرهاب ناجح بشكل كبير في سيرت وبنغازي. ولم تعد داعش تسيطر على أراض في ليبيا. وهذا إنجاز هام إذ نمضي قدما صوب القضاء على وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

كما أن الانقسامات السياسية تهدد تماسك المؤسسات المالية السيادية، من قبيل المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار. ومن الصعوبة بمكان وضع ميزانية مشتركة واقعية لكامل ليبيا. والفراغ السياسي يعقد الجهود الرامية إلى إنشاء قوة أمنية موحدة، ويشجع البعض على الدعوة إلى حل عسكري للأزمة الليبية. والتاريخ لا يحتمل الفراغ في السلطة. أما الجماعات المسلحة، فهي تكتسب قوة، وليبيا تشهد تصعيدا في أعمال العنف الجديدة. والمكاسب التي تحققت ضد الجماعات الإرهابية، بما في ذلك في بنغازي وسرت، سوف تضع في نهاية المطاف، إذا واصل بعض الجهات السعي إلى امتلاك السلطة على حساب المؤسسات والمجتمع المدني.

وسوف تؤدي المنافسة من أجل السيطرة على الموارد الوطنية إلى تجدد أعمال العنف إذا لم تعالج الأسباب الجذرية. واستخدام العنف لتحقيق الأهداف القصيرة الأجل يجب أن ينتهي. فلقد حان الوقت للعودة إلى السياسة. وحان الوقت لمعالجة المسائل الأساسية، وحان الوقت للعودة إلى روح الصخيرات. وبما أنني أعني بموضوع ليبيا منذ التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، فإنني مقتنع بأن ليبيا لن تحل مشاكلها بمفردها. فهي تحتاج إلى الدعم القوي والمتحد والمتسق والمتين والملموس من المجتمع الدولي؛ وإلى العمل والالتزام، وليس إلى مجرد الأوراق والاجتماعات وحلقات العمل؛ وإلى الشراكة، وليس التدخل؛ وإلى المضادات الحيوية، وليس الأسبرين. وأرجو السماح لي باقتراح سبع نقاط موجزة كي ينظر فيها المجلس بشأن المضي قدما.

أولا، يجب أن يبقى الاتفاق السياسي الليبي إطارا للتسوية التفاوضية. ويشجعني أن جميع أصحاب المصلحة المهتمين والأغلبية الساحقة من الشعب الليبي يتشاطرون هذا الرأي. فلنبن على توافق الآراء هذا. وقد أكد رئيس الوزراء ورئيس

في ليبيا. والحالة الأمنية في طرابلس تحت السيطرة في أسوأ الاحتمالات. وإذا نظرنا إلى الاقتصاد، فقد زاد إنتاج النفط وهناك احتمال لحدوث مزيد من النمو. وقد حققت المؤسسة الوطنية للنفط الكثير، مما يدل على ضرورة الحفاظ على وحدة المؤسسات السيادية. وقد أفرج مصرف ليبيا المركزي عن موارد من الميزانية، بما في ذلك المرتبات في جميع أنحاء البلد.

ورغم ما قلته، علينا أن نكون صادقين وأن نرى أن التفاؤل باتفاق مدينة الصخيرات والثقة الممنوحة له قد تلاشيا. وأرى أنه قد حل محلهما الإحباط وخيبة الأمل، والغضب في بعض الأحيان. وغالبا هناك ما يبرر ذلك. لقد طمس الأفق الدقيق الذي أنشأه الاتفاق السياسي الليبي، ولم يعد المسار واضحا بالنسبة للكثيرين. واليوم، أسهم عدم اليقين في حدوث تجزؤ وانشقاق، ويسهم في إحداث فراغ خطير في السلطة السياسية. ولا تزال الاشتباكات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية وتزايد الإحرام أمورا شائعة في العديد من أنحاء ليبيا.

ويجب أن تفي مؤسسات الاتفاق السياسي الليبي بوعدها، إذا أرادت الحفاظ على المصداقية والشرعية. فقد أثرت الانقسامات في العديد من المؤسسات على قدرتها على الحكم.

وبدلا من العمل لصالح الأمة، بدأ الكثيرون ينظرون إلى اتفاقات تقاسم السلطة من خلال مصالح مجموعة تعلق مصالح مجموعة أخرى.

وأدت نتائج تلك الانقسامات إلى وضع ليبيا على مسار انحداري يبعث على القلق. فأخذت الخدمات العامة، بما في ذلك الحصول على الكهرباء والخدمات الصحية والتعليم والمياه، تخذل الكثيرين. والاقتصاد ما زال في تراجع. والنتائج المحلي الإجمالي قد فقد أكثر من نصف قيمته منذ عام ٢٠١٢. ونقص السيولة يمنع الليبيين من الحصول على مرتباتهم. والدينار يفقد قيمته. والاقتصاد غير الملحوظ والفساد المتفشي آخذان في التزايد.

خطوة هامة إلى الأمام. بيد أنه يجب تحسين الآليات المتعلقة بالميزانية العامة والتمويل من أجل كفاءة توفير التمويل للخدمات والاقتصاد بشكل موحد وعادل من خلال توزيع الأموال بتزاهة وشفافية على جميع أنحاء ليبيا. وفي هذا الصدد، أشجع على قيام المزيد من التعاون البناء بين المؤسسات المالية والاقتصادية والمجلس الرئاسي في ليبيا.

خامسا، يجب أن تتكامل المصالحة الوطنية بشكل حاسم على جميع المستويات. وقدرة القادة الليبيين على التوسط في إبرام اتفاقات محلية لوقف إطلاق النار تشكل مكسبا كبيرا، وهي حالت دون اشتعال العديد من الحرائق. وسوف يبدأ الليبيون قريبا بتنفيذ مبادرة المصالحة الوطنية تنفيذا شاملا بتأييد من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

سادسا، إن الخدمات العامة والأمن والحوكمة أمور يجب أن تبدأ بالتحسن على المستويات المحلية. وفي بلد تتصف مؤسساته الوطنية بالضعف، فإن سلطاته المحلية لا تزال من بين أكثر الجهات الفاعلة احتراما وفعالية. ويجب علينا توفير الدعم لها. ويجب أن نعطي رؤساء البلديات المنتخبين ديمقراطيا السلطة والمال، ونجعلهم يتحملون المسؤولية. وفي هذا السياق، من المهم أن يكون الشركاء الدوليون على استعداد لدعم المجلس الرئاسي، عند الطلب، ولاستعمال خبرتهم، ليس خارج ليبيا فحسب، ولكن أيضا على أرض الواقع في ليبيا.

ونقطة السابعة والأخيرة هامة بشكل خاص. أتمنى أن يتجاوز المجتمع الدولي حد الاحتواء. فالتركيز على مكافحة الإرهاب والهجرة وحدهما ليس كافيا. الهجرة والإرهاب هما من الأعراض وليس من الأسباب الجذرية.

وإنني ممتن للعديد من المبادرات والجهود، ولا سيما من جانب البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، على مدى الأسابيع والأشهر الماضية للتقريب بين الأطراف السياسية والعسكرية المؤثرة. والآن، أعتقد أن الوقت قد حان كي

مجلس النواب معا التزامهما، وأيضا قائد الجيش الوطني الليبي، المشير حفتر، وذلك أثناء اجتماعنا في بنغازي يوم الخميس الماضي. وأعرب رئيس مجلس الدولة عن موافقته، وكذلك تقريبا جميع ممثلي المؤسسات الكبيرة والفئات المعنية. وهذا الاتفاق ليس مثاليا. فهناك توافق في الآراء على إجراء تعديلات عليه، وهذه التعديلات لا يمكن أن تحدث إلا على أيدي الليبيين أنفسهم. ونحن نعمل لإيجاد توافق في الآراء بشأن آليات لإجراء التعديل. ويجب على هذه العملية أن تكون شاملة، ولا بد لأصحاب القرار أن يحظوا بالقدرة والالتزام تجاه تنفيذ قراراتهم.

ثانيا، يجب على جميع الجهات الفاعلة الأمنية أن تمتنع عن أي أعمال قد تؤدي إلى العنف والتصعيد. ويجب خفض الحماوة القائمة في ليبيا، إذا أريد استئناف المناقشات السياسية. والجهود المبذولة لتوسيع نطاق السيطرة عن طريق العنف قصيرة النظر ونتائجها عكسية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء التطورات الحاصلة في جنوب ليبيا، على الصعيدين العسكري والإنساني معا. فالجنوب المهمل كثيرا لا يستطيع أن يتحمل المزيد. ولن نتحقق الوحدة عن طريق العنف. ويتعين على الأطراف أن تتراجع وتعتمد النقاش.

ثالثا، يجب العمل بسرعة على تنشيط المسار الأمني الذي يهدف إلى تثبيت الحالة وهينة الظروف اللازمة لتشكيل جهاز الأمن الموحد. وفي حين أن التقدم الأمني يكون أشد فعالية عندما يقترن بأوجه التقدم المحرز في مجال المسار السياسي، فيجب على الفور اتخاذ خطوات لبناء الثقة. وإن تشكيل لجنة في طرابلس للإشراف على وقف إطلاق النار هو أساس جيد للمضي قدما بترتيبات أمنية أكثر تنظيما للمدينة، ووسيلة لتعزيز سلطة المجلس الرئاسي.

رابعا، إن الاقتصاد والحالة المالية في البلد يحتاجان إلى الاستقرار. والاتفاق على إطار الميزانية لعام ٢٠١٧ كان

التوالي، وقد جرى تقديم اخطار الأخيرة مع إخطار وفد الاتحاد الأوروبي. وكانت تلك الإخطارات تتعلق بأصناف حظيت سابقا بإعفاء اللجنة بموجب الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، والفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

كما استجابت اللجنة لثلاثة طلبات من تونس وتركيا واليونان للحصول على توجيه بشأن نطاق حظر توريد الأسلحة وتنفيذه.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، فإن اللجنة لم تحتتم بعد نظرها في طلب استثناء مقدم من سويسرا، وفقا للفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بأصول محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. ولم يكن لدى اللجنة أي اعتراض على الإخطار المقدم من المملكة المتحدة، بموجب الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بنفس الكيان المدرج في القائمة. وفيما يتعلق بطلب الاستثناء المقدم من كندا، بشأن أصول يملكها أحد الأفراد المدرجين في القائمة، طلبت اللجنة المزيد من التفاصيل قبل مواصلة النظر في هذه المسألة.

وبخصوص حظر السفر، فإنه خلال الفترة قيد الاستعراض، وافقت اللجنة على تحديث مذكرتها الرابعة للمساعدة على التنفيذ والتي تتعلق بتدابير حظر السفر. وبناء على طلب من ليبيا، وافقت اللجنة أيضا على تمديد الإعفاء من حظر السفر لفرد مدرج في القائمة يتلقى حاليا العلاج الطبي في مصر حتى ٢٣ آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بموضوع التواصل مع ليبيا، أود أيضا أن أشير إلى أن اللجنة طلبت معلومات من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة بشأن الموظفين المأذون لهم بالتوقيع على الوثائق المتعلقة بأي طلبات مستقبلية للاستثناء من حظر توريد السلاح، وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). وقد جرى ذلك في إطار متابعة توصية قدمها فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في تقريره المؤقت. كما

تتولى الأمم المتحدة زمام المبادرة مرة أخرى. فالأمم المتحدة موقعها فريد في ليبيا. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى الدعم الموحد من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. وإن النساء والرجال في ليبيا، وشيوخها الحكماء وشبابها النابضين بالحياة يستحقون حياة أفضل، وهم يستحقونها الآن.

وأود مرة أخرى أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الثابت لزملائي ولي. وإنني أشكر السفير سكوغ والمجلس الرئاسي، فضلا عن أصحاب المصلحة كافة في جميع أنحاء ليبيا، على التعاون الذي أبدوه في سائر أنحاء البلد. أشكرهم على تأييد الاتفاق السياسي الليبي، وعلى منحنا جميعا الفرصة والثقة في بعثة الأمم المتحدة لخدمة شعب ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على وقته وقيادته، وعلى الأفكار الثابتة التي قدمها اليوم.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أحشى أن يكون تقريرتي أكثر جفافا بقليل من التقرير الذي استمعنا إليه للتو.

وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، من واجبي أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. وهذا التقرير يشمل الفترة من ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حيث تناول خلالها أعضاء اللجنة مختلف جوانب نظام الجزاءات عن طريق الموافقة الصامتة.

أولا، في ما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وافقت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض على طلب الإعفاء من حظر توريد الأسلحة الذي قدمته هولندا بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما تلقت اللجنة إخطارين أعقبا التسليم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومن مالطة، على

بعمل عسكري والتقارير الواردة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة. فهذه الأفعال ليس لها مكان في ليبيا اليوم، ومن الواضح لدينا أنه يتعين أن تخضع الهياكل العسكرية وغيرها من الهياكل الأمنية للإشراف المدني والسياسي. وعلى نحو ما ذكر سفراء روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى ليبيا في الأسبوع الماضي، فإن ثمة فرقا بين الإجراءات المتخذة لمكافحة التهديد الإرهابي والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في ليبيا.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، من المهم التنويه بمهزيمة داعش في سرت، وأحيي جميع من شاركوا في ذلك الجهد وأثني على العديدين الذين فقدوا حياتهم خلاله. ولكن بالرغم من هذا النجاح، فإننا نواجه الآن خطرا منتشرا في جميع أنحاء ليبيا. وأولئك الذين يواصلون تقويض الحوكمة الفعالة في ليبيا يقومون بتغذية التهديد الإرهابي من خلال إيجاد مناطق غير خاضعة للحكم. وهو تهديد لا ينتشر في جميع أنحاء ليبيا فحسب، بل يمتد إلى المنطقة ككل. وهذه المناطق غير الخاضعة للحكم تهيئ الظروف المواتية لشبكات الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية للاستفادة من الفراغ السياسي والأمني في أنحاء من ليبيا. ولا يمكن معالجة الهجرة غير النظامية على نحو سليم إلا بوجود حكومة قوية ومستقرة.

أنتقل إلى النقطة الثانية. لا يزال الاقتصاد أيضا عرضة للحالة السياسية والأمنية المتقلبة. ونحن بحاجة إلى إجراء تحسينات حقيقية. ويجب أن يتعاون المجلس الرئاسي والمصرف المركزي لمعالجة أزمة السيولة وضمان استمرار الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء طوال شهر رمضان. ونحن بحاجة لأن نضع حدا للمؤسسات الموازية التي تقوض المجلس الرئاسي. وقد أحرز بعض التقدم، بما في ذلك توزيع مخصصات الميزانية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧ والحوار الاقتصادي الجاري

تشاطرت اللجنة مع البعثة الدائمة تفاصيل عن جميع الطلبات السابقة للاستثناء من حظر توريد السلاح وتجميد الأصول التي نظرت فيها اللجنة. وأخيرا، أجرت اللجنة كذلك مشاورات مع البعثة الدائمة بشأن موضوع الرقابة على بعض المؤسسات العامة والمالية الليبية، وذلك عملا أيضا بتوصية الفريق.

وختاما، تلقت اللجنة رسالتين من مالطة بشأن أنشطة سفينتين تردد أهما كانتا تحاولان بشكل غير مشروع تصدير منتجات نفطية ووقود من ليبيا إلى مقاصد أخرى. ولم تنته اللجنة بعد من نظرها في تلك المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر والسيد سكوغ على إحاطتهما الإعلاميتين.

في البداية، أؤكد للسيد كوبلر دعم المملكة المتحدة الكامل لعمله وأكرر التأكيد على التزامها بالاتفاق السياسي الليبي - الإطار الوحيد للتوصل إلى حل سياسي للحالة في ليبيا. وللأسف، فعلى نحو ما أوضح، لا يزال تنفيذ الاتفاق متفاوتا، في أحسن الأحوال. وأنا أتفق تماما مع جميع النقاط السبع المدرجة في جدول أعماله المكون من سبع نقاط. وبصفتنا القائمين على الصياغة بشأن ليبيا، نرى أن ثمة ثلاثة مجالات مترابطة تستدعي الاهتمام، هي: الأمن والاقتصاد والعملية السياسية.

ففي عام ٢٠١٧، تدهورت الحالة الأمنية بشكل كبير، ولا سيما الآن في الجنوب، حيث تتصاعد الاشتباكات مجددا، الأمر الذي يدفع بالبلد نحو شفا حرب أهلية. وتدين المملكة المتحدة جميع أعمال العنف هذه، وكذلك التهديدات بالقيام

ونرحب بالالتزام الذي قطعته الأمين العام فيما يخص ليبيا باعتبارها إحدى أولوياته الشخصية، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للدور المحوري الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في النهوض بالعملية السياسية هناك. وبصفتنا القائمين بالصياغة بشأن هذه المسألة في المجلس، سنواصل الاضطلاع بدورنا. وسنواصل رصد الحالة في ليبيا عن كثب. وسندعم كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية أكثر شمولاً في إطار الاتفاق السياسي الليبي وسنعمل مع المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني في جهودهما لخدمة الشعب الليبي، لأن استمرار دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً سيظل أمراً حيوياً إذا أردنا تأمين مستقبل أفضل لجميع الليبيين.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من السيد أولوف سكوغ، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والسيد مارتن كوبلر، على الإحاطتين الإعلاميتين القيمتين اللتين استمعنا إليهما للتو. كما أود أن أتقدم بتحية خاصة للسيد كوبلر على الجهود المضنية التي قام بها وبعثة الأمم المتحدة بهدف إحلال الاستقرار في دولة ليبيا الشقيقة.

لا يخفى على أحد الجهود التي بذلتها مصر طوال الأشهر الماضية لتوفير الدعم والتسهيلات اللازمة للأشقاء في ليبيا للتوصل إلى تسوية تستند إلى الاتفاق السياسي الليبي، وتعيد الاستقرار للبلاد وتعود بليبيا إلى مكانها الطبيعي في العالم العربي وأفريقيا والمجتمع الدولي. إن الجهود المصرية كانت، وما زالت، تستند إلى الاستفادة من الروابط التاريخية بين شعبي مصر وليبيا لتحقيق التوافق بين الليبيين.

لقد تواصل الحوار الذي رعته مصر بمشاركة كافة الأطياف الوطنية الليبية، من غربها وشرقها وجنوبها، ومن مختلف مؤسساتها الشرعية، بموجب الاتفاق السياسي الليبي.

الآن في طرابلس بشأن تفاصيل السياسات المالية والنقدية، ولكن من الواضح أن هناك حاجة لاتخاذ مزيد من الخطوات. ومن المهم للغاية أن تظل جميع موارد النفط في ليبيا محايدة وأن تُستخدم لصالح البلد بأسره. ويمثل استمرار وحدة المؤسسة الوطنية للنفط أمراً ضرورياً لضمان أن تُستخدم الإيرادات من أجل تحقيق المصالح الوطنية. وندعو إلى ضخ الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في صيانة الهياكل الأساسية النفطية للمساعدة في زيادة الصادرات الوطنية والحد من استنزاف الاقتصاد.

أنتقل إلى النقطة الأخيرة. بطبيعة الحال، فإن القاسم المشترك بين الوضع الاقتصادي والوضع الأمني هو العملية السياسية، ولكن يسرني أن أؤكد مجدداً هنا في القاعة استمرار دعم المملكة المتحدة للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، برئاسة رئيس الوزراء السراج، باعتبارهما السلطتين التنفيذيتين المشروعتين. بموجب الاتفاق السياسي الليبي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

ولكن، كما يتضح من حالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، فإن ليبيا بحاجة ملحة إلى إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة السياسية الكاملة الآن أكثر من أي وقت مضى. وندعم المؤشرات المبكرة على حدوث تقدم في التغلب على الخلافات السياسية، بما في ذلك الجهود الإقليمية في إطار العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وعودة مشاركة المؤسسات الشرعية الليبية، مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في الأعمال التحضيرية لإجراء حوار.

إن أماننا طريقاً صعباً وطويلاً، ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على الالتزام بإحراز تقدم. ونؤكد معارضتنا القوية لأي محاولة تهدف إلى تعطيل العملية السياسية. ويجب على جميع من لهم دور، بما في ذلك أولئك الذين لا يزالون خارج الاتفاق السياسي الليبي، أن يشاركوا مشاركة بناءة وبروح توافقية. ويجب على المجتمع الدولي - كما ذكرنا السيد كوبلر - أن يواصل دعمهم.

الهدامة على مراجعة مواقفها والامتناع عن العبث بمقدرات الشعب الليبي والمنطقة ككل.

واتصالا بما تقدم، توشح الأوضاع الفوضوية التي تعاني منها العاصمة الليبية طرابلس من آن إلى آخر إلى خطورة غض الطرف عن استمرار الميليشيات في ابتزاز الليبيين وترويع المدنيين. وترى مصر ضرورة تركيز الجهود الدولية، في المقابل، على دعم بناء مؤسسات أمنية مهنية ووطنية. ومن هنا، تؤمن مصر بأن الجيش الوطني الليبي يمثل نواة لبناء قوات مسلحة لليبيا موحدة، تعمل تحت إشراف السلطات المدنية المنتخبة. فقد أثبت هذا الجيش في أكثر من مرة توجهاته الوطنية، سواء من خلال مواجهاته الناجحة مع عناصر الارهاب في الشرق، أو من خلال تعاطيه المسؤول مع مسألة إعادة ادارة المنشآت النفطية الليبية إلى المؤسسات المعنية في الدولة.

وغني عن القول إن مواجهة الارهاب الذي يمثله تنظيم داعش وغيره من التنظيمات والقضاء عليه، والذي لا يزال يهدد ليبيا، إنما يتطلبان جهدا وطنيا خالصا نرى أن جيشا وطنيا ليبيا يضم جميع أطراف المجتمع الليبي هو الأقدر عليه. ومن هنا، فمن مصلحة المجتمع الدولي أن يعي أن القضاء على التهديد الذي يمثله الارهاب والجريمة المنظمة التي تنطلق من ليبيا يتطلب دعم بناء هذا الجيش في أسرع وقت ممكن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية النيرة جدا والتزامه الدؤوب، وعلى تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/283).

من جهتي، سأناقش الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية في ليبيا، التي نعتبرها مدعاة للقلق، وسأقترح بعض مسارات العمل الممكنة التي أعتقد أننا نوافق عليها جماعيا والتي يجب علينا تنفيذها على وجه السرعة.

ولعل أهم النتائج التي آل إليها هذا الحوار هو التوافق على تشكيل لجنة للحوار، معنية ببحث تعديل الاتفاق السياسي الليبي، بما يتضمن تعديل ما نص عليه هذا الاتفاق بشأن القائد الأعلى للقوات المسلحة، وغيرها من القضايا التي تسببت في تعطيل تنفيذه.

وتتشكل هذه اللجنة من ٣٠ عضوا من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة.

ويتعين لتعزيز هذا المسار وضمان إنجاحه توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف الليبية المختلفة، التي تقع عليها بالأساس مسؤولية تسمية مرشحها لعضوية هذه اللجنة، والتحلي بالمرونة اللازمة في تسيير أعمالها إعلاء للصالح الوطني. كما يتطلب نجاح هذا المسار توفير الدعم الدولي والاقليمي الصادق له. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نثمن الجهد البناء الذي تقوم به كل من الجزائر وتونس الشقيقتين. كما نثمن الجهود الاقليمية الأخرى، والمتمثلة في آلية دول حوار ليبيا التي استضافتها القاهرة مؤخرا، وفي المساعي المشتركة لجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي.

وفي الوقت الذي تسعى مصر لتهيئة أجواء تنأى بعملية الحوار الليبي عن المصالح الضيقة التي تغذيها بعض القوى الاقليمية، فإن تلك القوى، المعروفة للجميع، لا تزال تؤدي دورا هداما في ليبيا. وللتدليل على هذا الدور يجب التأمل في دوافع هجوم بعض العناصر المتطرفة على منطقة الهلال النفطي في شهر آذار/مارس الماضي، في الوقت الذي كانت تتأهب القوى الليبية للحوار استنادا للتفاهات التي توصل إليها الأشقاء الليبيون في القاهرة، وبعد أن كانت المنشآت النفطية قد عادت إلى إدارة المؤسسات الوطنية الليبية المعنية كي يجني جميع أبناء الشعب الليبي ثمار ثروته الطبيعية.

إن التخريب الذي يستهدف ليبيا واضح وصریح، ويتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في حمل القوى الاقليمية

والبرلمان الذي يستمد اليوم شرعيته من هذا الاتفاق السياسي بين الليبيين، يبدو مقيدا في جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار. وفرنسا تشجب الأعمال التي تستهدف تقويض المؤسسات المنشأة بناء على اتفاق الصخيرات، مما يقلل فرص الخروج من المأزق السياسي. وفي هذا السياق، نؤيد تماما عمل الأمم المتحدة المتعلق بالوساطة بين الليبيين، وبتنسيق جميع المبادرات الإقليمية والدولية. ونرحب بإدماج الاتحاد الأوروبي في المجموعة الثلاثية، التي أصبحت الآن المجموعة الرباعية.

وأخيرا، على الجانب الاقتصادي، أحرز تقدم باعتماد حكومة الوفاق الوطني لميزانية عام ٢٠١٧، ولكن هناك بعض التطورات التي تدعو إلى أقصى درجات اليقظة. فالمؤسسة الوطنية للنفط، وهي الجهة الوحيدة المعترف بها في الميدان، مهددة إزاء استغلالها الكامل للنفط تحت إشراف حكومة الوفاق الوطني، وهي ممزعة بين مختلف فصائل السلطة. والعلاقات بين المصرف المركزي وحكومة الوفاق الوطني متوترة، على الرغم من أن ما يسمى بالحوار الاقتصادي يعمل على تيسير الأمور بينهما. ومن الضروري الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية والمالية، وكفالة أن تعمل تحت سيطرة الحكومة. ويجب أن تكون أموال النفط لبناء الدولة، لصالح الشعب الليبي ورخائه؛ فهي ليست لتمويل اقتصاد الحرب أو أي نوع من أنواع الاتجار.

علاوة على ذلك، أود أن أردد ما أورده تقرير الأمين العام من إدانة للاتجار بالبشر في ليبيا. ونحن ندعو السلطات الليبية إلى بذل قصارى جهدها من أجل كفالة أن يعامل المهاجرون بكرامة على الأراضي الليبية. وهذه أولوية تتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة الجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، علينا أن نسأل كيف يمكننا الخروج من هذه الأزمة؟ إن إعادة التأكيد على التزام المجتمع الدولي ضرورية وعاجلة، وهي تقوم على ثلاثة مفاهيم تكاملية.

من وجهة النظر الأمنية، نشعر بالقلق على نحو خاص إزاء التطورات الجارية في جنوب البلد، بينما تم إحراز تقدم كبير في أماكن أخرى. ففي طرابلس، ساهمت حكومة الوفاق الوطني في اعتماد وقف لإطلاق النار حظي باحترام علمي، وهي عاكفة على إنشاء مؤسسات أمنية، بما في ذلك الحرس الرئاسي، حيث تساعد فرنسا على تدريبه. وهذه الجهود، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ضرورية لحماية المؤسسات والشعب الليبي. وقد أحرزت القوات الليبية أيضا تقدما كبيرا في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في سرت وبنغازي.

ومن ناحية أخرى، إن المناوشات التي تجري منذ عدة أسابيع بين الجماعات المسلحة الليبية، التي تتقاتل في ما بينها بدلا من أن تتحد في مواجهة الإرهاب، تؤكد خطورة الميل نحو اعتماد الحل العسكري. ومظاهر القوة لا تؤدي سوى إلى المأزق السياسي والفوضى في مجال الأمن، وهيئة تربة خصبة لعودة ظهور الإرهاب. والهجمات المسلحة المتهورة، مثل تلك التي شهدتها مؤخرا سبها في جنوب ليبيا، لا يسعها إلا تأجيج الأمور، مما يعرض العملية السياسية للخطر. وهذا التصعيد يجب أن يتوقف فوراً بغية السماح بإجراء الحوار والمصالحة الوطنية، ومن مسؤوليتنا الملحة أن نبلغ الأطراف الليبية بذلك. وفي هذا الصدد، إن دور البلدان المجاورة لليبيا هو دور قيم في تحقيق العودة إلى السلام. ونحن نرحب على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها الجزائر ومصر وتونس.

وعلى الصعيد السياسي، ثمة توافق في الآراء أخذ في الظهور حول تعديل عناصر الاتفاق السياسي الليبي، من أجل جعل المؤسسات أكثر فعالية وأكثر تمثيلا، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات عديدة. وإن حكومة الوفاق الوطني، التي جاءت نتيجة اتفاق الصخيرات والتي نعترف بها جميعا، تجد نفسها أمام صعوبات على الدوام.

التنسيق عن الجانب الليبي فيما يخص طلب استثناءات من الحظر لصالح الحكومة.

ثالثا وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يمارس جميع سلطاته في مسألة تشجيع الليبيين على الاتفاق في ما بينهم. وفي هذا الصدد، أشيد بقوة بعمل الممثل الخاص وأشجع عمل الأمم المتحدة والأمين العام فيما يتعلق بهذه المسألة، وهو أمر أساسي لتنشيط العملية السياسية وتنسيق الجهود الدبلوماسية. ونظرا لحجم التحديات الراهنة، فإن وحدة المجتمع الدولي والدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة، مشفوعا بتقديم اقتراحات جديدة، قد باتا ضروريين أكثر من أي وقت مضى. وقد حان الوقت لتحديد وتعزيز الالتزام الذي تعهدت به الأمم المتحدة، وهو الآن مسألة عاجلة. فلنضطلع بمسؤولياتنا معا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية الشاملة وجهوده المتواصلة في ليبيا.

لا تزال إيطاليا في طليعة الدعم الدولي المقدم للشعب الليبي والمؤسسات الليبية التي أقرها الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات ولدور الوساطة الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي، وفي الوقت نفسه بتعزيز المصالحة وتحقيق الشمول.

تتعلق النقطة الأولى التي سأطرق إليها بالمسار السياسي والأمني. إن الدعم المتناسك من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي لتوطيد النتائج المحرزة حتى الآن بغية مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار. لذلك، ينبغي أن تكون رسالتنا واضحة للغاية. أولا، لا يزال المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، برئاسة رئيس الوزراء السراج، هما السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا عملا بالقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

أولا، كما ذكرنا مرارا، إن الحل للصراع الليبي لا يمكنه إلا أن يكون حلا سياسيا. ولنتذكر أن منطق اتفاق الصخيرات يقوم على أساس الاتفاق بين القوى السياسية الليبية، باستثناء الإرهابيين، حول نموذج جديد لتوزيع السلطة. لذلك، الخيار هو لصالح الحوار ورفض استخدام السلاح. وفي هذا السياق، يجب تحديد أولئك الذين يستخدمون السلاح بدلا من الحوار، والذين يقوضون أي أمل في تحقيق الاستقرار والسلام.

ولا بد لنا بالتالي من أن نعيد التأكيد على تأييدنا الجماعي، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتعاون في مراجعة الاتفاق السياسي الليبي. وعليه، فإننا نشجع الحوار بين المجلس الرئاسي، وبرلمان طبرق، والمجلس الأعلى للدولة، بحيث يمكن لكل هيئة أن تجد مكانا لها. ونحن نجتمع معا حول هذه الطاولة بشأن هذه النقطة ونفعل ذلك، على ما نعتقد، بشكل متزايد. وتعمل البلدان المجاورة، ولا سيما مصر والجزائر وتونس، على تكثيف جهودها التي تستهدف التوصل إلى تسوية سياسية لدعم الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ومرة أخرى، فإننا نشيد بتلك الجهود الهامة.

ثانيا، يجب على المجلس كفاءة الحفاظ على آليات عمل المجلس التي أنشأناها في ما يتصل بحظر توريد السلاح وإنفاذها على نحو فعال وتعزيزها، وكذلك مكافحة التصدير غير القانوني للنفط عملا بالقرارات التي اتخذناها. وفي هذا الصدد، يتوجب علي أن أتوجه بالشكر للرئاسة السويدية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ويجب أن تظل موارد النفط في ليبيا تحت السيطرة الحصرية لحكومة الوفاق الوطني والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس من أجل تحقيق الفائدة لجميع الليبيين. ويجب أن نظهر عزمنا جماعيا على كفاءة منع جميع أشكال التصدير غير القانوني للنفط. ونرحب بقرار المجلس الرئاسي بتكليف وزير الخارجية في حكومة الوفاق الوطني، السيد محمد سيالة، بمهمة

والتفاهم مع كبرى الشخصيات السياسية والأمنية هناك، بمن في ذلك الفريق أول حفتر. ونشجع على اتباع نهج بناء بما في ذلك بخصوص المسألة الحاسمة المتمثلة في إنشاء الهيكل الأمني الرسمي المنصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي، متمثلاً في قوات أمن وطني موحدة ومعززة تخضع للإشراف المدني.

وفي هذا الصدد، نؤيد تقرير الأمين العام (S/2017/283) في ترحيبه بالتقدم المحرز في تشكيل الحرس الرئاسي. كما نكتف المساعدة الإنسانية التي نقدمها بالتنسيق مع المجلس الرئاسي، على سبيل المثال عن طريق توفير العلاج الطبي في إيطاليا لليبيين المصابين، بمن فيهم القادمون من الشرق والذين شاركوا في مكافحة الإرهاب. ونعزز أيضاً زيادة وجودنا الدبلوماسي في الشرق من خلال إنشاء قنصلية ومكتب للتأشيرات في طبرق.

كما نركز على جنوب ليبيا، وهي منطقة استراتيجية رئيسية أخرى في البلد. وقد مررنا وتكراراً معونات طارئة للمجتمعات المحلية الهشة، ونشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار مع البلديات المحلية. وفي ٣١ آذار/مارس، وقع ممثلو قبيلتي التبو وأولاد سليمان على اتفاق في روما يهدف إلى تعزيز المصالحة ومكافحة الإرهاب والتصدي للاتجار بالبشر. وحضر ممثلون للطوارق ونائب رئيس وزراء ليبيا، ممثلاً عن المجلس الرئاسي، مراسم التوقيع في روما.

رابعا، فيما يتعلق بالاقتصاد، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية النفطية. ونظراً لاشتعال شرارات توتر جديدة، يتحتم أن نكرر التأكيد على دعمنا لولاية المؤسسة الوطنية للنفط، التي تعمل بموجب سلطة المجلس الرئاسي، في إدارة الهياكل الأساسية النفطية وموارد النفط وإيراداته لصالح جميع الليبيين، تمسحياً مع الاتفاق السياسي الليبي. ونؤيد الحوار الاقتصادي الليبي لتشجيع التعاون بين المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا

وعلاوة على ذلك، فإننا نعزز دعمهما بقوة كما كان عهدنا دائما في الدور الحاسم الذي يقوم به في مكافحة الإرهاب. ثانيا، نشجع المبادرات الرامية إلى توطيد إطار الصخيرات وتحسينه حيثما أمكن من خلال إيجاد حلول عملية للمسائل المتعلقة، بما في ذلك تعزيز الشمول في إطار الاتفاق السياسي الليبي.

ثالثا، إننا نشجع تعاون المجلس الرئاسي مع جميع المؤسسات الليبية الشرعية لتوسيع قاعدة دعمه والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. فما من حل عسكري للمشاكل في ليبيا. ولا يمكن التوصل لحل إلا عن طريق الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة الوطنية. ونرفض أي محاولة لاستخدام القوة لتحقيق مكاسب سياسية واكتساب مساحات من الأراضي، ونشدد على أن ثمة فرقا بين الإجراءات المتخذة لمكافحة التهديدات الإرهابية وتلك التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدهور الحالة في ليبيا.

ونتابع بقلق أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في الجنوب وفي منطقة سبها. وندعو إلى الوقف الكامل للتصعيد وتجنب الأعمال الاستفزازية. ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية. والجهود الدولية المتناسكة والمنسقة الرامية لدعم العملية السياسية بوساطة الأمم المتحدة يمكن أن تعزز اتخاذ أصحاب المصلحة الليبيين لموقف بناء صوب التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة، فإننا بحاجة إلى توطيد التقدم الذي أحرزه البلد حتى الآن في ظروف صعبة للغاية. وقد عززنا قدرتنا على التواصل مع الشعب الليبي والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد عن طريق سفارتنا في طرابلس. ونرى أن من المهم للغاية تعزيز الاستقرار من خلال التعامل مع جميع الأطراف الليبية. ونحن نتواصل بانتظام مع الشرق ونعمل بنشاط من أجل تعزيز الحوار

عن الشعب الليبي ومؤسساته بينما نقوم بتيسير عودتهم إلى الاستقرار والازدهار وأن نقف بجانبهم في مكافحة الإرهاب والعصابات الإجرامية من مهربي البشر.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص، مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده المستمرة، والجهود التي يبذلها فريقه في سياق صعب للغاية. ونود أيضا أن نشيد بالسفير أولوف سكوغ على تقريره عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ونحيط علما مع الارتياح بقرب استئناف صرف المرتبات في البلد بشكل طبيعي وبالنجاحات التي تحققت مؤخرا في مجال مكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، ما زلنا لا نرى تقدما ملموسا في العملية الانتقالية السياسية في أعقاب تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. فالدعم الذي تحظى به الحكومة داخل النظام السياسي الليبي محدود للغاية، وهو ما يعوق إمكانية تحقيق الاستقرار في البلد على المدى القصير واستعادة مظاهر الحياة الطبيعية فيه مرة أخرى، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للشعب وضمان أمنه.

إن الواقع المؤلم هو أن سلطة الحكومة تكاد لا تتجاوز أسوار المباني التي تعمل فيها في طرابلس. ومن المفارقات أن الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني يحظيان بدعم من جانب المجتمع الدولي، يفوق ما يتمتعان به من دعم داخل البلد. ومن الضروري أن تحظى الحكومة الجديدة بدعم أوسع من جانب السكان بغية تحقيق الشرعية الكاملة. وإلا سيكون من الصعب للغاية مطلقا بالنسبة لها حكم البلد أو حتى القسم الأكبر من أراضيه.

في الوقت نفسه، يستمر انتشار أعمال العنف والقتال؛ وعشرات الميليشيات الموجودة في الميدان هي التي تمسك بزمام

المركزي. فللمرة الأولى منذ سنوات، يوجد لدى الحكومة الآن ميزانية لتنفيذ مبادرات من أجل مصلحة الشعب الليبي. وندعو الآن حكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي إلى مواصلة المسيرة وتنفيذ اتفاقهما بغية الحفاظ على أداء الاقتصاد وكفالة توفر الأموال اللازمة لأنشطة الحكومة الرامية إلى جعل الميزانية تحت السيطرة وإنهاء أزمة السيولة.

تتعلق النقطة الأخيرة في كلامي بالهجرة. إننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر مما يعرض حياة الآلاف من الناس للخطر في البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال إيطاليا ملتزمة، في جهودها الرامية إلى الجمع بين الأمن والتضامن والتنمية، بإنقاذ الأشخاص في البحر ومساعدة المهاجرين من الجنوب في الوصول إلى شواطئنا. وقد أنقذنا خلال عطلة عيد الفصح وحدها ٨٥٠٠ شخص. ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود قوية ومشاركة لتعزيز قدرة السلطات الليبية على تعطيل الشبكات الإجرامية التي تستغل تدفقات الهجرة غير القانونية.

ومن ثم، ومن خلال الدور القيادي الذي تضطلع به في عملية صوفيا، عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط، تعمل إيطاليا في شراكة مع ليبيا من أجل التصدي معا لهذا التحدي المشترك، وبالتالي تعزيز التعاون في مجال منع الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر وتهريبهم وأمن الحدود، على أساس نهج شامل. ونعقد أنها خطوة رئيسية نحو تحسين إدارة تدفقات الهجرة، الأمر الذي سيؤدي أيضا إلى الحفاظ على الاستقرار في ليبيا والبلدان المجاورة لها ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.

في الختام، نرى أن من المهم للغاية أن يستمع الليبيون أنفسهم من المجلس إلى أننا نتشاطر الرغبة في بناء ليبيا آمنة وديمقراطية ومزدهرة وموحدة، تسود فيها سلطة الدولة وسيادة القانون. وهذا هو بالفعل التحدي الذي يواجهنا: ألا نتخلى

وعلى الرغم من التدابير التي اعتمدت في عام ٢٠١٦، يواصل عدد المهاجرين الذين تغرق قواربهم المتهالكة تزايدهم. ولهذا السبب، عند النظر في حلول لهذه المشكلة، ينبغي إيلاء الأولوية للحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين. وتحقيق استقرار المؤسسات السياسية الليبية يمثل السبيل الوحيد ليتسنى الحد بدرجة كبيرة من تكرار حدوث هذه الظاهرة ووضع ضوابط كافية وأكثر فعالية.

وأود أن أؤكد مجددا دعونا للممثل الخاص للأمين العام ودور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونشجع الممثل الخاص على مواصلة عمله بالاشتراك مع رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. وسيكون ذلك محوريا من أجل اكتساب حكومة الوفاق الوطني الشرعية في جميع أنحاء البلد وللتصدي بصورة عاجلة للتحديات الهائلة التي تواجهها ليبيا، والتي تشمل مكافحة الإرهاب والأزمة الإنسانية والاقتصادية والأمنية الحادة، التي تؤثر على الملايين من الناس.

في ظل هذه الخلفية، نرى أنه من المهم توخي الحرص الشديد عند صياغة الولاية الجديدة للبعثة. وللقيام بذلك، سيكون من المهم إجراء استعراض استراتيجي للبعثة، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦)، والذي نعتقد أنه سيمثل فرصة قيّمة لجعل وجود الأمم المتحدة في ليبيا متماشيا مع الحقائق السياسية والتشغيلية والأمنية على أرض الواقع.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية. وتؤيد اليابان الجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا. وأود أيضا الإشادة بالسفير أولوف سكوغ على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

السلطة الحقيقية في ليبيا. وتجي الفوائد من السلطة التي لديها وتعمل لتعزيز مصالحها الاقتصادية في محاولة للسيطرة على تجارة النفط والاتجار غير المشروع بالمهاجرين.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار تأجيل الموعد النهائي لتصديق مجلس نواب طبرق على الاتفاق السياسي الليبي. وينبغي إيجاد وسيلة لكي يحدث ذلك، ومن ثم، التوصل نهائيا من أحد عوامل عدم اليقين وعدم الاستقرار على الصعيد المؤسسي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق مصالحة وطنية واسعة، مع مراعاة مطالب ومقترحات جميع الأطراف. واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن الحوار أمر حيوي، وكذلك المفاوضات. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة والاستقرار.

وفي هذا السياق، تزداد الحالة الإنسانية الخطيرة للشعب الليبي سوءا يوما بعد يوم، حيث يوجد أكثر من مليون شخص بحاجة إلى المساعدة العاجلة. ولا يزال من بين الأمور الباعثة على اليأس حالة المهاجرين الذين تمثل ليبيا بلد منشأ بالنسبة لهم وحالة أولئك، وهم الأغلبية الذين تمثل ليبيا لهم بلد عبور إلى أوروبا، والذين يفرون من الجوع والحروب والأزمات السياسية في القارة الأفريقية. ونشهد بشكل يومي حوادث مأساوية يُقتل خلالها عشرات أو حتى مئات من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. ويوجد مئات الآلاف من الأشخاص حاليا في ليبيا في انتظار محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط. وهم يتعرضون لسوء المعاملة ولأخطر انتهاكات لحقوق الإنسان. ونحن ندين أنشطة عصابات المافيا الضالعة في الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، وهو نشاط يبدو أن حجمه آخذ في النمو في ليبيا.

وقبل بضعة أيام فقط، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة عن وجود سوق للرقيق، يباع فيها المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى بضع مئات من الدولارات. ولا يمكن ولا ينبغي السماح بذلك بأي شكل من الأشكال في القرن الحادي والعشرين.

خاص. وينبغي التأكيد على أن العنف لا يجعل السلام أقرب إلى التحقيق. ونحث اليابان لأطراف المعنية على أن توقف فوراً أعمال العنف.

وتواصل اليابان دعم المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني باعتبارهما السلطة الشرعية في إطار الاتفاق السياسي الليبي. ويمثل هذا الاتفاق الأداة الرئيسية لدفع العملية قدماً، وينبغي احترام إطاره. وتشجع اليابان بعثة الأمم المتحدة على بذل مزيد من الجهود لتيسير العملية التي يقودها الليبيون لتنفيذ الاتفاق، عملاً بولاية الوساطة والمساعي الحميدة المخولة لها بموجب القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦).

وستواصل اليابان، من جانبها، مشاركتها البناءة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وتخفيف معاناة الشعب الليبي. السيد وو هايتو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص كوبلر والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين، وتشيد بهما على ما يبذلان من جهود.

لقد أحرز تقدم محدود في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، الذي تم التوقيع عليه قبل أكثر من عام. وتواجه عملية السلام في ليبيا تحديات خطيرة. وقد واجه الحوار السياسي مشاكل كبيرة والثقة معدومة بين الأطراف. والحالة الأمنية هشة. وتتصاعد النزاعات المسلحة ولم يتم بعد استئصال القوى الإرهابية، ولا يزال انتشار الأسلحة يمثل مسألة خطيرة. وتؤيد الصين ليبيا بقوة في استخدامها للوسائل السلمية من أجل استعادة الأمن والاستقرار الوطني، وتثني على جميع أصحاب المصلحة الليبيين على جهودهم لتنفيذ الاتفاق السياسي. فينبغي لهم أن يعملوا معاً بهدف عكس مسار الاتجاه السلبي الحالي واتخاذ تدابير استباقية وفعالة للنهوض بعملية السلام في ليبيا.

أولاً، يجب أن يكون الخيار الوحيد لحل المشكلة الليبية خياراً سياسياً. وينبغي للعملية السياسية الليبية التمسك بمبدأ

لقد مضى أكثر من عام على توقيع الاتفاق السياسي الليبي، ولم نشهد إحراز أي تقدم. ولا تزال الحالة السياسية متقلبة، ولكن هناك اتجاهها ظهر، كما سمعنا اليوم، يتمثل في وجود توافق واسع في الآراء بين الليبيين على تعديل بعض عناصر الاتفاق.

وفي هذا الصدد، يمثل الاتفاق المبدئي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على تشكيل لجنة مشتركة للعمل معا بغية تعديل الاتفاق بتوافق الآراء تطوراً جديراً بالذكر. وتعتقد اليابان أن تنفيذ عملية يقودها الليبيون وتضمن إجراء مشاورات حقيقية وواسعة وشاملة للجميع بين أبناء الشعب الليبي يشكل شرطاً أساسياً لإحلال السلام الدائم. وتتطلع اليابان إلى أن يجري تشكيل اللجنة المشتركة بتلك الروح.

لقد مُنح الاتفاق السياسي الليبي الآن فرصة أخرى، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الأطراف الليبية لكي تسلك مسار التقدم. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان المشاركة المستمرة للأطراف المعنية، بما فيها الأطراف الإقليمية والدولية على السواء.

وتشعر اليابان بالقلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا. وهذه هي تكلفة الجمود السياسي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك ١,٣ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية يعانون من عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية كالأدوية والمياه والغذاء. ومن أجل تخفيف معاناة الشعب، ستستأنف اليابان تقديم المساعدات الاقتصادية إلى ليبيا لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وسنقدم أكثر من ٤ ملايين دولار، بما في ذلك ١,٤ مليون دولار لمرفق تحقيق الاستقرار لليبيا.

ونشجع أيضاً المؤسسات المالية في ليبيا على مضاعفة جهودها لمعالجة مسألة التمويل والسيولة، بحيث يمكن تقديم الخدمات اللازمة للمحتاجين.

ويظل الوضع الأمني هشاً. وتتصاعد العنف في طرابلس والهلال النفطي هو سبب آخر من أسباب الجمود السياسي. ويشكل التصعيد الأخير في المنطقة الجنوبية مصدر قلق بوجه

تقدم الإحاطة الإعلامية التي سمعناها للتو تقييما واقعيا للحالة في ليبيا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنشيط العملية السياسية، تزداد الحالة الأمنية سوءا في جميع أنحاء البلد. إننا قلقون بصفة خاصة إزاء التصعيد العسكري الأخير في جنوب ليبيا، وكذلك إزاء الاشتباكات العنيفة المتكررة في العاصمة، بما في ذلك محاولات الاستيلاء على هياكل الحكومة الأساسية والقتال في الهلال النفطي. ويتحتم علينا ألا نسمح لهذه التطورات أن تشكل مخاطر بعودة البلد إلى نزاعات واسعة النطاق. فالعواقب ستكون كارثية على الشعب الليبي وعلى أمن المنطقة بأسرها.

وكما هو موثق في تقرير الأمين العام (S/2017/283)، من الواضح أن السكان المدنيين في ليبيا يدفعون ثمنا باهظا إلى حد الذهول نتيجة لهذا النزاع. فقد تضرر الملايين من الناس، مع تشريد ٣٠٠ ٠٠٠ شخص حاليا بسبب انعدام الأمن والعنف. ويطيل التدفق غير المشروع للأسلحة إلى البلد أمد النزاع ويزيد معاناة المدنيين. ونذكر جميع أعضاء الأمم المتحدة بمسؤوليتهم عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على ليبيا تنفيذا كاملا، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة. لقد أدى انهيار سيادة القانون إلى ارتكاب جميع أطراف النزاع لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكات غير مقبولة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ضد الأطفال. وينبغي أن يقدم المسؤولون عن تلك الأعمال إلى العدالة. ويكتسب قرار المحكمة الجنائية الدولية تكثيف عملها بشأن ليبيا أهمية أكثر من أي وقت مضى.

كما أن للفراغ الأمني عواقب وخيمة على العديد من اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، كما ذكر هنا هذا الصباح. إننا نشعر بالجزع إزاء التقارير الواردة عن الاحتجاز التعسفي والظروف غير الآمنة في مراكز احتجاز المهاجرين. ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتحقيق في ادعاءات

الملكية والقيادة الليبيتين ويجب أن يبدأ حوار سياسي شامل في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تظهر جميع الأطراف الإخلاص وأن تنهض بالحوار والتفاوض لتسوية خلافاتها. وينبغي أن تكون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاق السياسي الليبي بمثابة الأساس لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف ويساعد على تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيا، يجب التوصل إلى وقف لإطلاق النار إذا أريد تهئية الظروف الملائمة لاستعادة وصون الحوار السياسي. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة الليبيين أن يمارسوا ضبط النفس ويتفادوا اللجوء إلى القوة. ويجب عليهم تنحية خلافاتهم جانبا، وبناء ثقة متبادلة وتعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب وحماية المطارات والموانئ والبنية التحتية الاقتصادية الحيوية الأخرى، من أجل حماية مصالح جميع الليبيين.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور الوسيط الرئيسي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تؤدي عملها على أساس الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وينبغي للمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكذلك الدول المجاورة لليبيا، أن تواصل تعزيز السلام وأن تيسر المحادثات وتشجع جميع الأطراف في ليبيا على التحلي بالمرونة في الحوار والمشاركة بنشاط في جهود المصالحة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يزيد من دعمه لها لمساعدتها على تعزيز قدراتها في الحوكمة وتنمية الدولة. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي ككل وللإسهام في استعادة حكم الدولة وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة والجديرة بالثناء، التي نقدرها كثيرا.

الأجل، من الأهمية بمكان أن تواصل الانخراط في مشاركة كاملة في الأجل القصير. ويجب أن تكون مجهزة للاضطلاع بدور قيادي، كما قال السيد كوبلر، في الانتقال من الاحتواء إلى تنشيط العملية السياسية لدعم المفاوضات بين الأطراف وتنسيق الجهود الدولية. والوقت جوهر المسألة.

السيد بيلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص كوبلر والسفير سكوغ على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين. إن ما يوجب الأمل أنه لم يجرز أي تقدم جوهري في ليبيا منذ جلستنا الأخيرة في شباط/فبراير (انظر S/PV.7879) وعلى الرغم من الجهود الكثيرة، ازداد عدم إمكانية التنبؤ بالحالة، وهناك خطر واضح من إمكانية تدهور الحالة في ليبيا أكثر، على جميع الجبهات. غير أننا ما زلنا نعتقد أن هناك سبلا لمنع ذلك. كيف يمكننا تحقيق ذلك؟

أولا، ما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المأزق السياسي في ليبيا يجب أن يحل توفيقا وأن يتم إيجاد حل توافقي. فهو يتطلب جعل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب وغيرهما من الجهات الفاعلة الليبية تنخرط في عملية تتناول المسائل الأساسية التي تعوق تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. ونحن نعتبر الحوار السياسي منبرا جيدا لإجراء مناقشة حقيقية من هذا النوع. وفي ذلك الصدد، فإن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة ينبغي أن تكون التأكيد على أنها تتحدث إلى جميع الأطراف وأن الأطراف تتحدث إلى بعضها البعض.

والنقطة الثانية التي لا تقل أهمية هي ضمان المشاركة المسؤولة للجهات الفاعلة الخارجية القادرة على ممارسة نفوذ لتشجيع الأطراف على الجلوس حول طاولة المفاوضات. فلا يمكن تحقيقها من خلال إنشاء تحالفات ملاءمة ولكن يجب القيام بها بالعمل بحسن نية استنادا إلى عملية انتقالية شاملة. ومن المهم ضمان اتساق جميع الجهود في عملية يقودها الليبيون تحت رعاية الأمم المتحدة.

الانتهاك الجنسي واستغلال النساء في تلك المراكز، ونحث الأطراف على زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من قبل منظمات دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وتشدد السويد، بوصفها أحد أكبر ١٠ مانحين ثنائيين لليبيا، على أن جميع المساعدات الدولية يجب أن تنفذ وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قانون اللاجئين.

وواضح إنه لا يوجد حل عسكري للتراخ. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال مفاوضات سياسية بقيادة ليبية تدعمها الأمم المتحدة على أساس الاتفاق السياسي الليبي. وتقع على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل مسؤولية العمل معا لدعم مجلس الرئاسة الليبي وحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة، وفقا للقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) والقرارات اللاحقة.

ويجب علينا، في الوقت نفسه، أن نتقبل دعوات الأطراف إلى إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي يمكن أن تكفل شموليته. وينبغي أن يعكس تنفيذ الاتفاق السياسي مصالح جميع الليبيين، نساء ورجالا، والبلد بأكمله، بما في ذلك الجنوب. ومن البديهي أن الأمر يرجع إلى الشعب الليبي فيما يتعلق بتفاصيل أي تعديلات محتملة. وتشجعنا البوادر الصادرة من الأطراف بالاستعداد للانخراط في حوار، علاوة على الدعم البناء من الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية. ويسعدنا، في ذلك الصدد، أن نرى الإدراج القيم للاتحاد الأوروبي، جار ليبيا وشريكها، في المجموعة الرباعية.

ويجب على الأمم المتحدة الآن، بغية الاستجابة لما نأمل أنه استعداد ناشئ للدفع قدما بالعملية، السعي على سبيل الاستعجال نحو اتباع نهج منشط وواسع وطويل الأمد تجاه ليبيا. ولذلك فإننا نشعر بتشجيع من الأمين العام يجعل ليبيا أولوية للعام ٢٠١٧. وإذا تستعرض الأمم المتحدة نهجها طويل

وبالانتقال إلى المسائل المتصلة بالأمن، فإن وفد بلدي يدين بشدة تصعيد القتال في سبها والهلال النفطي والكفرة ومناطق أخرى. فلا يوجد حل عسكري للحالة في ليبيا. ونحن ندعو الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والانضمام إلى العملية التفاوضية. وأي تأخير في القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعب الليبي.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البيئة المتقلبة تهيئ تربة خصبة لانتشار الأنشطة الإرهابية. وكما علمنا من الأمين العام في تقريره الأخير (S/2017/283)، انتقل العديد من المقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد تحرير سرت إلى الجنوب، وشكل بعضهم خلايا نائمة. وهذا يؤكد ضرورة إقامة تنسيق السياسات الأمنية في الميدان وإنشاء هياكل أمنية موحدة. ونعتقد أنه يمكن لليبيا التغلب على التهديدات الحالية إذا عادت إلى طريق التنمية. وتتطلب التنمية شركاء جيدين. ونرحب بحقيقة أن الأمين العام ملتزم بالمشاركة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج استعراض التقييم الاستراتيجي على نطاق المنظومة الذي سيدرس دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ويشكل أولوياتها في الأجلين القصير والطويل.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في ليبيا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونشيد بجهوده في البحث عن حل سياسي للأزمة الليبية. كما نشكر السفير سكوغ على تقريره عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونقدّر قيادته.

وأخيراً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية العامة في ليبيا، فضلاً عن المعاناة ومحنة اللاجئين والمهاجرين. ورغم أن الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد حقق تقدماً ملموساً، إلا أن استمرار وجود تلك المجموعة

إن تدهور الحالة الأمنية واستمرار الجمود السياسي في ليبيا لا يزالان يشكلان مصدر قلق كبير. ومع الفوضى

وتشمل المشاكل المماثلة تفاقم مشاكل الجريمة العابرة للحدود وتهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات.

ونرى دوراً بناءً محتملاً يؤديه جيران ليبيا في قمع هذه التهديدات. ونشير إلى أهمية تنفيذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، الذي أنشأ الاتفاق السياسي الليبي كأساس لتسوية النزاع. وللأسف، فلم يتحقق أي تقدم في تنفيذ اتفاق الصخيرات. ولم تتحقق المهام الرئيسية للمرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، لم يكتمل العمل على نص الدستور ولم تُعقد الانتخابات العامة، ونتيجة لذلك لا يزال يتعين تشكيل الهيئات الدائمة للسلطة. ومن الجيد أن الأطراف الليبية قد أعلنت استعدادها للحوار، ولكن سيلزم بذل جهود إضافية بغية التوصل إلى فهم واضح لمعايير المصالحة الوطنية، بما في ذلك إنشاء السلطات الوطنية.

ولا يمكن للمجلس الرئاسي في طرابلس توسيع قاعدة دعمه بجدية وأن يصبح مؤسسة سلطة تحوز ثقة قطاعات واسعة من السكان في جميع أنحاء البلد. فالعاصمة تحت سيطرة جماعات مسلحة متعددة ليست كلها موالية للمجلس الرئاسي. ولا تزال احتمالات إنشاء الحرس الرئاسي غير واضحة. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح كيف يرتبط تشكيله بالمهمة الرئيسية المتمثلة في إيجاد هياكل موحدة للسلطة. ولم يقرّ مجلس النواب بعد حكومة الوفاق الوطني، حسبما يقتضيه اتفاق الصخيرات.

وتلمي مجموعة المشاكل المترابطة الحاجة الملحة إلى تقديم دعم دولي قوي للعملية السياسية في ليبيا والذي يمكن أن يقلل من احتمال زيادة التطورات السلبية للحالة على أرض الواقع. ولا يوجد بديل عن استمرار العمل بكد، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع ممثلي جميع القوى السياسية الرئيسية والمناطق والمجموعات القبلية. وهذا ضروري لمساعدتها في التغلب على الخلافات الداخلية وإيجاد حلول مقبولة للطرفين لبقية المسائل

وخلاياها النائمة ما زال يشكل تهديداً خطيراً. كل هذا يؤكد الحاجة الملحة إلى تنشيط الحوار السياسي من أجل استعادة السلام والاستقرار في ليبيا. وهناك حاجة إلى وحدة الهدف داخل المجتمع الدولي في دعم وتشجيع جميع الجهات الليبية البناءة والانخراط بجدية في البحث عن حل دائم للأزمة الليبية.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إننا ممتنون للسيد كوبلر والسيد سكوغ على إحاطتهما الإعلامية.

ويؤسفنا أن نشير إلى أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الأزمة السياسية الداخلية في ليبيا، فإن الحالة لا تتحسن. ويقلقنا أن تفتتت البلد ونظام إدارته العامة يعيقان حل المشاكل العديدة التي يواجهها البلد في مجالي الاقتصاد والأمن. ولا تزال ليبيا تتعافى بصورة مؤلمة من آثار التدخل السياسي لعام ٢٠١١.

وقد أدى استمرار المواجهة بين طرابلس وطبرق إلى شلل فعلي في النظام الإداري للحكومة. ومن أحدث إشارات الإنذار بعدم الاستقرار العام هو القتال في منطقة ما يسمى الهلال النفطي، وكذلك في جنوب البلد. وعلى خلفية الفراغ في السلطة، شهدنا وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة، فضلاً عن أنشطة الجماعات المتطرفة المحلية. إن مشكلة انتشار الإرهاب ملحة بشكل خاص، نظراً للحدود السهلة للاحتراق في ليبيا وغياب وكالات إنفاذ القانون المركزية. ويقلقنا أنه نتيجة إجراءات مكافحة الإرهاب، فقد انتشر بعض المتشددون فيما بعد بصورة متفرقة في مختلف أنحاء البلد، الأمر الذي قد يفضي إلى تكوين خلايا نائمة.

إن التأثير السلي للحالة في ليبيا محسوس في أوروبا، التي كان عليها أن تتعامل مع تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون العبور إلى القارة الأوروبية من الأراضي الليبية.

ونعتقد أنه من الخطأ أن تدعم بعض العواصم طرابلس ضد طبرق. وينبغي لنا ألا نؤلب طائفة من الليبيين على أخرى. فالسياسات المتحيزة من هذا القبيل أصبحت أحد أسباب تباطؤ العملية السياسية. ونود أن نأمل ألا تسهم أشكال الوجود العسكري الأجنبي الكثيرة في زيادة تفكك البلد ومؤسساته. والجهود التي تبذلها البلدان الأوروبية لمكافحة حركة الهجرة غير المشروعة عبر الأراضي الليبية والتدابير التي تتخذها للقيام بذلك ينبغي ألا تتجاوز هدفها المعلن.

موقف روسيا ثابت، يسترشد بالمهمة ذات الأولوية المتمثلة في الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية، فإننا نعمل مع جميع مراكز القوى من خلال تشجيعها على تجاوز خلافاتها. وبالنظر إلى حالة ليبيا الخاصة، فإن ذلك هو النهج الصحيح الوحيد. وبصفة عامة، فإن المجتمع الدولي يواجه المهمة الصعبة التي تتمثل في منع تفكك البلد وانهاره. ومن مصلحتنا ضمان خروج ليبيا من أزمتها التي طال أمدها بأسرع ما يمكن، وأن تبرز مرة أخرى كدولة مستقرة تركز إلى مؤسساتها القوية وجيش يقوم بوظائفه وهيكل لإنفاذ القانون وأن تتمكن من استعادة مركزها بوصفها طرفاً فاعلاً هاماً في الشرق الأوسط. وإيجاد تسوية دائمة ومتينة لن يحقق آمال ومصالح الليبيين أنفسهم فحسب، ولكن سيكون له أثر محمود على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجه عام. ومن ثم، فإن ثمة حاجة إلى أن تتخذ جميع الأطراف المهمة بالأمر إجراءات منسقة، ونحن مستعدون لذلك التعاون.

السيد يورنقي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الدائم للسويد، السفير أولوف

الخلافية. ولا بد من تكثيف ذلك العمل وتقديم أفكار محددة. ولا يمكننا أن نترك أحداً على الهامش، كما فعلت بعض البلدان الغربية باستحداث جزاءات انفرادية. وفي هذه الحالة، يجب أن تتصل العودة التدريجية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى البلد اتصالاً وثيقاً بالحالة الأمنية.

وينبغي ألا تترك ليبيا مجالاً للتنافس غير السليم، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تعقيد احتمالات التسوية. ولذلك فإننا نعلق أهمية كبيرة على توحيد الجهود الدولية، بما في ذلك عناصرها الهامة في محافل مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبلدان المجاورة لليبيا. إن تطوير موقف مشترك من قبل القوى الإقليمية سيكون مفيداً جداً. بما أن وجود ليبيا مستقرة وآمنة سيوافق مصالحها الطويلة الأجل. وتطلع إلى مواصلة العمل بصيغة روما، بمشاركة من جميع الأطراف المعنية. ومن الخطأ السماح بتجزئتها وزوالها التدريجي.

وأحد المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتمامنا هو تعزيز توحيد الهياكل السلطة. وفي الوقت نفسه، سيكون من الخطأ أن يهْمَس الجيش الوطني الليبي، حيث يمكن أن يشكل الجيش أساساً للقوات المسلحة الموحدة في المستقبل. يمكن لجيش وطني ليبي موحد تحت القيادة المركزية أن يصبح متلقياً موثقاً به للمساعدة العسكرية الدولية.

ونظراً لحالة عدم اليقين الراهنة، نعتقد أنه سيكون من السابق لأوانه البدء في الحديث عن رفع كامل أو جزئي لحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن.

إن مصير البلد ينبغي أن يقرره الليبيون أنفسهم. ومحاولة تزويدهم بحلول جاهزة تؤدي إلى نتائج عكسية. أما بعد، فإن رفض جميع الأطراف المعنية حل الأزمة عن طريق القوة ينبغي أن يكون في صلب العملية السياسية الليبية. والمخرج الوحيد من المأزق يجب إيجاداه من خلال بذل جهود مشتركة على طاولة المفاوضات.

مراكز الاحتجاز الرسمية، مما يعني عدم وجود حماية فعالة من الانتهاكات“.

وفي هذا الصدد، نحث الأطراف والجهات الفاعلة المسلحة على وقف جميع الهجمات العنيفة على المدنيين الأبرياء الذين لا دور لهم في النزاع وعلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ونوه بالجهود الحازمة التي تبذلها ليبيا حكومة وشعبا في مكافحة الإرهاب ونشجعها، فيما نشدد على أنه مع تحرير المناطق، يتعين في المقابل تيسير وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية التي يحتاج الناس إليها. ونؤكد مجددا إدانتنا القوية للإرهاب ولجميع أشكال العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها أو مكان أو توقيت ارتكابها وأيا كان مرتكبوها. ونشجع أيضا المؤسسات الليبية ووكالات وهيئات الأمم المتحدة مثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على مواصلة بذل كل الجهود الممكنة لتحديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي لا يزال بالإمكان العثور عليها في المناطق المحررة من تنظيم داعش والتي ما زالت تشكل تهديدا لحياة المدنيين وسلامتهم البدنية.

وأخيرا، نرحب بموافقة المجلس الرئاسي الليبي على إطار ميزانيته لعام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تكون مستعدة للتوصل إلى أرضية مشتركة وأن تتخذ الخطوات الإيجابية التي يمكن أن تتيح تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بفعالية، بوصفه عملية شاملة للجميع مُصممة لفائدة الشعب الليبي ويجري تنفيذها لهذا الغرض. ونوه أيضا بالتقدم المحرز بشأن الاتفاق السياسي الليبي والمساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشدد على أن كل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن يجب أن تهدف إلى إيجاد حل سلمي يصب في المصلحة العامة

سكوغ، على إحاطته الإعلامية بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ونؤكد له مجددا دعم وفد بلدنا لعمله.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية على السواء لدعم العملية السياسية الليبية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومصر وتونس والجزائر بشكل منفرد، ولا سيما استعدادها لتعزيز الحوار، مع احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد العنف في ليبيا. واستنادا إلى تقرير البعثة، فإنه قد تسبب في مقتل أكثر من ١٠٠ شخص وإصابة المئات بجروح خلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس. وعلينا أن نذكر جميع الأطراف المعنية بأن الحل الوحيد للنزاع يكمن في الانتقال السياسي الجاري بالفعل والذي يجب أن يستمر. ومن ثم، فإننا نحثها على أن تنحي جانبا أي نزوع إلى الحرب أو أي تصور عن أن الأسلحة هي السبيل لحل هذا النزاع أو أي نزاع آخر.

كما نشعر بالقلق إزاء محنة المشردين داخليا. فوفقا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة الصادر في ١٨ نيسان/أبريل، تجاوزت أعدادهم الآن ٢٩٠.٠٠٠ شخص بسبب استمرار الاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة. ونحن قلقون جدا إزاء تفاقم محنة اللاجئين. ووفقا لبيان أدلت به نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان كيت غيلمور في ٢٢ آذار/مارس خلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، ”يستمر احتجاز المهاجرين تعسفا في ليبيا لفترات غير محددة دون توفر ضمانات باتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو سبل قانونية للتظلم أو مراجعة لحالاتهم. وهم عادة ما يواجهون ظروفًا لاإنسانية وانتهاكات بشعة. وغالبا ما تكون الأولوية المسلحة هي السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه المراكز، بما في ذلك

والقانون الإنساني الدولي التي لا تزال ترتكبها أطراف النزاع في ليبيا، وبعضها قد يشكل جرائم حرب.

وحالة النساء والفتيات تثير الجزع بنفس القدر، إذ أنهن يتعرضن للعنف الجنسي المتصل بالتزاع، الذي ترتكبه أطراف النزاع في ليبيا، فضلا عن المهربين والمتحجرين والمنتسبين إلى داعش في ليبيا وغيرهم من أفراد الجماعات الإجرامية. يحدث هذا في الوقت الذي تحتجز فيه الفتيات والنساء في مراكز احتجاز للمهاجرين غير القانونيين الرسمية وغير الرسمية. ولمواجهة تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا، نذكر جميع الأطراف الليبية بواجبها المتمثل في حماية المدنيين والتزامها باحترام وتنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد السياسي، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن المأزق في ليبيا لا يسمح بتنشيط اقتصاد البلد المهش بالفعل. وبطبيعة الحال، يسعدنا أن مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني قد تمكن من إعداد وتنفيذ ميزانية السنة الحالية، وندعو إلى تحسين التعاون مع جميع المؤسسات المالية الليبية من أجل مواجهة نقص الأموال والسيولة على نحو أفضل، وتوفير مزيد من الخدمات للسكان. ومع ذلك، على الصعيد الأمني، يأسف وفد بلدي لاندلاع القتال مؤخرا في الهلال النفطي وفي العاصمة طرابلس. ونعتقد أن التقدم المحرز في استعادة إنتاج وتصدير النفط يمكن أن يتأثر جراء استمرار هذه الاشتباكات.

ويساورنا القلق أيضا من أن ليبيا لا تزال بيئة تمكينية لأنشطة الجماعات الإرهابية، على الرغم من تحرير مدن سرت وبنغازي من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فوجود داعش في ليبيا يبين الحاجة الملحة إلى إنشاء مؤسسات حكومية قوية وموحدة وهيكل أمنية في جميع أنحاء البلد من أجل احتواء هذا التهديد.

وضرورة توحيد جميع القوات العسكرية والأمنية تحت سلطة حكومة الوفاق الوطني هي إحدى التحديات الرئيسية

لأبناء الشعب الليبي ويحترم حقوقهم. وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط. أولا، لا بد من تعزيز الدولة الليبية ومؤسساتها. ثانيا، يجب أن تكون الموارد الطبيعية في ليبيا خاضعة لسيطرة وإدارة الليبيين وينبغي استخدام جميع الأرباح المتأتية منها لمنفعة الليبيين. وأخيرا، أود أن أشدد على أسبقية العمل السياسي بوصفه السبيل الوحيد لحل هذا النزاع وغيره من النزاعات.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في ليبيا وعلى جهوده المتواصلة وجهود جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لضمان نجاح العملية السياسية هناك. ويمكن للممثل الخاص للأمين العام لليبيا أن يعول على الدعم الثابت من جانب الوفد السنغالي. ونؤيد أيضا توصياته السبع التي يمكن أن تساعد في ضمان التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة في ليبيا، إذا ما نفذتها جميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. وأود أيضا أن أشيد بالسفير أولوف سكوغ على إحاطته الإعلامية وقيادته بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

بخصوص الحالة الراهنة في ليبيا، التي تتصف باستمرار تفاقم المحنة المأساوية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا الذين يقعون ضحايا لمختلف الجماعات الإجرامية، نعتقد أن ملاحظات الأمين العام في أحدث تقرير له عن الحالة في ليبيا (S/2017/283) كانت حسنة التوقيت تماما عندما قال:

”وأكرر أن من الضروري اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ التي تدفع عددا كبيرا للغاية من الأشخاص إلى بدء هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر“.

والواقع أن تهريب البشر والاتجار بهم في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون، من بين أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان

المعنية، ومع جميع الأطراف الفاعلة الليبية، بغية تعزيز العملية السياسية من أجل استعادة السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد كوبلر، والسفير أولوف سكوغ على إحاطتهما الإعلاميتين.

ويود وفد بلدي أن يدي بالملاحظات والتوصيات التالية. إن كازاخستان تؤكد من جديد التزامها بسيادة واستقلال ليبيا وسلامة أراضيها ووحدها الوطنية ومؤسساتها في إطار الاتفاق السياسي الليبي، الذي يجب أن يقوده ويتولى زمامه الليبيون. لا يوجد أي حل عسكري للأزمة. بل إن الحل ينطوي على الحوار السياسي الشامل، وتدبير بناء الثقة والمصالحة الوطنية.

ونشيد بجهود الوساطة الجارية التي يبذلها الممثل الخاص، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، نؤيد تماما توصيات الأمين العام، التي ينبغي أن ينفذ تنفيذها كاملا بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، فضلا عن البلدان المجاورة، بما فيها مصر وتونس والجزائر، لدعم العملية السياسية الليبية.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تجدد التصعيد العسكري والحالة الأمنية الهشة، اللذين يمكن أن يقوضا العملية السياسية ويوجدا تربة خصبة للجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك فروع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. وما يلزم هو التركيز فورا على المسائل الهيكلية السياسية التي لم تتم معالجتها إلى حد بعيد، وعلى تكاثر الأطراف الفاعلة المسلحة التي لديها أهداف متضاربة. ولذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لبناء وتعزيز هياكل الدولة والقوات المسلحة والقطاع الأمني، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي.

لمجلس الرئاسة، بينما تظل الحالة هشة في جميع أنحاء الأراضي الليبية مع ما لذلك من عواقب محسوسة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسواء تعلق الأمر بمحنة المهاجرين في ليبيا، أو الحالة الاقتصادية الهشة في البلد، أو التحديات الإنسانية أو الأمنية، فإن وفد بلدي لا يزال مقتنعا بضرورة معالجتها في الإطار العام المتمثل في البحث عن حل سياسي للأزمة الليبية. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري، أيا كان مصدره، لهذا النزاع.

وعلى هذا النحو، وعلى غرار غالبية أصحاب المصلحة الليبيين والمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، فإننا نؤيد الاتفاق السياسي الليبي، ونحيط علما بالرغبة في تعديله التي أعرب عنها الليبيون على نطاق واسع. ولذلك نود أن ندعو جميع الأطراف الليبية إلى العمل على تجاوز خلافاتها السياسية من خلال الحوار، السبيل الوحيد للحفاظ على سيادة واستقلال ليبيا وسلامة أراضيها ووحدها الوطنية. وهذا الحوار، بطبيعة الحال، ينبغي أن يكون جامعا وتمثيلا قدر الإمكان، وأن يشمل على نحو خاص جميع القبائل، والجماعات النسائية والجماعات الشبابية بغية بدء عملية للمصالحة المحلية والوطنية ينفذها الليبيون أنفسهم، مع المساعي الحميدة للأمم المتحدة. والمسائل التي تعرقل تنفيذ الاتفاق السياسي على المستويات التنفيذية والأمنية ينبغي أن تكون على رأس جدول أعمال هذا الحوار.

ويأمل وفد بلدي أننا، في الحالة المتعلقة بليبيا، لن نغفل عن المبدأ المتمثل في أن الجزاءات وسيلة لاستعادة السلام والأمن وليست غاية في حد ذاتها.

وأخيرا، وإذ يرحب وفد بلدي بالجهود المستمرة التي تبذلها البلدان المجاورة والمجموعة الرباعية فيما يتعلق بليبيا، فإنه يود أن يجدد للمجتمع الدولي النداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، الداعي إلى تحسين تنسيق الجهود لدعم ليبيا، فيما بين مختلف البلدان والمنظمات

الأراضي والموارد. ويموت الآلاف من المهاجرين اليائسين كل عام بعد الإبحار من شواطئ ليبيا. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المتطرفة العنيفة يبحثون عن ملاذات آمنة في أماكن خارج سلطة الحكومة. والشعب الليبي يعاني. وبالنسبة للعديد من الليبيين، تم استبدال وعد الإطاحة بالديكتاتور الوحشي بواقع الظروف القاسية والعيش في ظل الميليشيات. وتنتشر آثار عدم الاستقرار في جميع أنحاء شمال أفريقيا وعبر البحر الأبيض المتوسط.

وينبغي ألا يكون الحال كذلك. إذا تمكن قادة ليبيا من العمل معاً، فبوسع ليبيا بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي البدء في إعادة البناء. ويبدأ هذا المسار بالمصالحة السياسية الوطنية فيما بين الأطراف في ليبيا. إن الوضع الراهن، المتمثل بوجود عدة مسؤولين يدعون بأنهم يتحدثون باسم الشعب الليبي، لا يمكن أن يستمر. وهو غير مجد من أجل إعادة إنشاء المؤسسات والأمن الذي يتوق إليه الشعب الليبي.

وتعتقد الولايات المتحدة أن أفضل طريقة لحل الخلافات هي الحوار الذي تقوده ليبيا بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي لجميع الأطراف أن تلتزم فوراً بتلك العملية. وإذا لم تجتمع الأطراف قريباً، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تزايد الخطر في ليبيا وصعوبة حكمها. وتلك نتيجة لا ينبغي لأي طرف أن يتمناها.

ويظل الاتفاق السياسي الليبي هو الإطار الذي اتفق عليه الليبيون بشأن انتقال بلدهم. إنه خريطة الطريق نحو دولة ليبية ديمقراطية - دولة حيث يمكن أن يكون لجميع الليبيين رأي. وتنفيذ الاتفاق أمر حيوي لاستعادة الاستقرار. وترحب الولايات المتحدة بمؤشرات دعم العديد من الأطراف لهذا الاتفاق. وفي الوقت نفسه، ندعو أولئك الذين لم ينخرطوا في العملية إلى القيام بذلك على الفور. وقد تدعو الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات على الاتفاق، ولكن النقطة الهامة

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فإن أوجه ضعف المجتمع الليبي لا يمكن التغلب عليها إلا باستثمارات في التنمية المستدامة لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية لدعم العملية السياسية.

وينبغي أن نولي الاهتمام على نحو الاستعجال لتدهور الحالة الإنسانية في ليبيا. ومن الحاسم على نحو مماثل مكافحة الجريمة عبر الوطنية، لا سيما في سياق الهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر والمخدرات، بدعم من البعثة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، وندعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة وشاملة في هذا الصدد.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور استباقي أكثر إلحاحاً في حل المسألة الليبية، التي يجب ألا تغفل عنها في خضم الأزمات الملحة الأخرى. ومن الضروري توجيه رسالة واضحة إلى جميع الأطراف من أجل الوقف الفوري للعمليات العسكرية، ونزع فتيل التوترات والمشاركة في الحوار السياسي.

وأخيراً، من الأهمية بمكان أن تنفذ جميع البلدان تنفيذاً تاماً جميع تدابير الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول، والتصدير غير المشروع للنفط الخام وكازاخستان مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس دعماً للسلام والأمن والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكر مجدداً السيد كوبلر، وكذلك السفير سكوغ، على إحاطاتيهما الإعلاميتين وأفكارهما المتعمقة.

إن المخاطر كبيرة بالنسبة لتحقيق الاستقرار في ليبيا. والفصائل المدججة بالسلاح تتقاتل من أجل السيطرة على

تهريب النفط الليبي خارج البلد، فإنها تهرب مستقبل ليبيا. فهذه هي الأموال التي ستساعد على إعادة بناء اقتصاد ليبيا الممزق. لذلك، نحن في المجلس بحاجة إلى اتخاذ موقف لا لبس فيه ضد تهريب النفط من ليبيا بجميع أشكاله. ويجب على المجتمع الدولي العمل بشكل وثيق مع حكومة الوفاق الوطني والمؤسسة الوطنية للنفط، التي مقرها في العاصمة، لإنهاء تلك العمليات المارقة. وهذا هو ما تطالب به قرارات مجلس الأمن. ولا شيء من ذلك سيكون سهلاً. وينتظر ليبيا طريق مملوء بتحديات هائلة نحو إعادة بناء مؤسساتها والتعافي من سنوات الحرب الأهلية. وعلى الرغم من ذلك فإن الخطوة الأولى واضحة. إذ يحتاج قادة ليبيا إلى العمل معاً لدعم حكومة واحدة وجيش واحد. وعليهم أن يتحاوروا بشأن خلافاتهم، وليس أن يتقاتلوا، ويتعين عليهم التوصل إلى حلول توفيقية. وهذه هي الرسالة التي يتعين على كل منا في المجلس بعثها إلى الأطراف. وهذه هي الكيفية التي يمكننا بها يوماً ما التوقف عن الحديث عن ليبيا باعتبارها تهديداً للسلم والأمن، وبدلاً من ذلك التركيز على الفرص التي أمام ليبيا كي تزدهر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجري (ليبيا): السيدة الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، كما أتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره (S/2017/283) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من السيد مارتن كوبلر الممثل الخاص للأمين العام على الجهود التي بذلها في سبيل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا، وعلى إحاطته الهامة بشأن آخر التطورات في ليبيا، وللسفير أولوف سكوج ممثل السويد على إحاطته التي قدمها بصفته رئيساً للجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 1970 (2011)، وأؤكد لكم

هي أن كل فصيل ليبي يحتاج إلى توحيد الصفوف والدخول في حوار وطني والاتفاق على كيفية تنفيذ أحكامه. الحوار والحلول التوفيقية - هذا هو ما تحت الولايات المتحدة الأطراف على الانخراط فيه.

غير أن بعض الجهات الفاعلة انتهجت الأعمال العسكرية المزعزعة للاستقرار، بينما ترفض الالتزام الكامل بالتوصل إلى اتفاق سياسي. فقد تصاعد العنف في الميدان في الأسابيع الأخيرة. والتزاع يلقي بظلاله الآن في مطار تمنهنت، حيث قامت مؤخرا هناك جماعة مناوئة بمهاجمة قوات تابعة للحكومة التي تعترف بها الأمم المتحدة. وهذه الهجمات المزعزعة للاستقرار غير مقبولة. ويجب أن تتوقف الآن. وعندما تواصل الفصائل الليبية القتال بدلا من الكلام، فإن أكبر الفائزين هم الجماعات الإرهابية.

ولا يمكن لأمن ليبيا أن يقع في أيدي مختلف الفصائل المنفصلة. فالبلد يستحق جيشاً وطنياً موحداً تحت إشراف مدني. والمضي قدماً في ليبيا يتطلب بناء هذا الجيش - جيش قادر على تأمين البلد. وهذه مهمة شاقة للغاية. ومن الضروري أن يكون الشركاء الدوليون لليبيا واضحين في الدفع نحو قوة أمن حكومية واحدة.

وأخيراً، يجب على حكومة الوفاق الوطني الليبية أن تفي بالتزاماتها تجاه سكان البلد، ولكن لا يمكن للحكومة أن تعمل ما لم تكن لها سيطرة على الموارد التي توفر لها ميزانيتها. ويمكن للثروة النفطية في ليبيا أن تساعد في تمويل استعادة الخدمات العامة، بما في ذلك أعمال الشرطة وغيرها من التدابير الأمنية. ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لليبيا أن يساعدوا حكومة الوفاق الوطني على إدارة موارد البلد، بحيث يتسنى للحكومة أن تساعد الليبيين العاديين على تلبية احتياجاتهم اليومية. ولهذا السبب يجب حماية النفط وصناعة النفط في ليبيا لصالح سكان البلد. عندما تحاول الجماعات

منذ التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي ما تزال تحيط بحكومة الوفاق الوطني، فإن حكومه الوفاق اتخذت العديد من الخطوات الهامة التي تهدف إلى رفع المعاناة عن المواطنين من حيث الصعوبات الاقتصادية والمعيشية والأمنية، والتي كان من أهمها تفعيل مؤسسات الدولة واعتماد ميزانية عام ٢٠١٧ لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والعمل على استتباب الأمن ومكافحه العديد من الظواهر السلبية، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المشتقات النفطية، وغيرها من التحديات التي تعمل حكومة الوفاق على مواجهتها والتصدي لها.

ونتمن هنا التوضيحات والجهود المبذولة من قبل جميع أبناء ليبيا الوطنيين في سبيل محاربة الإرهاب، ولخاصة في مدينتي سرت وبنغازي وباقي المدن الليبية، والتي أثمرت عن تراجع واضح في نشاط الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي. ونؤكد في هذا الإطار على ضرورة تكتيف الجهود من أجل بناء جيش وطني موحد تحت القيادة السياسية للبلد، وعلى أساس النظم العسكرية المعمول بها في كافة دول العالم من حيث الانضمام للمؤسسة العسكرية ومن حيث القيادة والسيطرة.

فيما يتعلق بالحرس الرئاسي، تتواصل الجهود من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لاستكمال إنشاء هذا الجهاز، وذلك من خلال التنسيق بين قيادة الحرس الرئاسي واللواء باولو سير، كبير مستشاري الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسائل القطاع الأمني والمسؤول عن تنفيذ الترتيبات الأمنية، حيث أن عدد المنخرطين في الحرس الرئاسي يتزايد يوما بعد يوم. وهنا نطالب المجتمع الدولي بدعم هذا الجهاز من حيث الاستثناء من حظر الأسلحة المفروض من قبل مجلس الأمن والعمل على دعمه بالتجهيزات الضرورية حتى يتمكن من القيام بالمهام المناطة به،

بمجددا التزام حكومة الوفاق الوطني بدعم كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل المساعدة في التوصل إلى حل للأزمة السياسية في ليبيا بما يساعد في استقرار الأوضاع، ويرفع المعاناة عن الشعب الليبي.

لا شك أن استمرار الانقسام السياسي وسوء الأوضاع الأمنية إلى جانب عدد من الظروف الصعبة، ما زالت تلقي بظلالها القائمة على المشهد في ليبيا وعلى مختلف الأصعدة، وهو ما يزيد من معاناة الشعب الليبي يوما بعد يوم رغم كل المحاولات الجادة من قبل حكومة الوفاق الوطني لإسعاف الوضع وحل الأزمات والصعوبات المتفاقمة. ومن خلال هذا المنبر الموقر نحدد التأكيد على ضرورة الوصول إلى حل سياسي شامل بين الأطراف الفاعلة ينهي حالة الترددي والانقسام في ليبيا، وذلك في إطار الاتفاق السياسي الليبي، وبعيدا عن التهديد باستخدام العنف والقوة من قبل أي طرف، لما له من تداعيات سلبية على أمن واستقرار البلاد. ونحیی في هذا الصدد جميع المبادرات الصادقة والجهود الحثيثة التي تقوم بها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، إضافة إلى الدول الشقيقة والصديقة في سبيل رآب الصدع بين الفرقاء الليبيين وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع ليبيا. ونأمل أن تستمر الجهود البناءة في الفترة القادمة لمعالجة الأزمات السياسية، وتقريب وجهات النظر والتقليل من حدة التوتر بين الأطراف المختلفة.

كما نؤكد على أن الاتفاق السياسي الليبي، قد يتطلب في مرحلة ما، إجراء بعض التعديلات المحدودة عليه، وذلك بموافقة جميع الفرقاء السياسيين، وهو أمر نعتقد بأنه ليس مستحيلا ويمكن تحقيقه بمواصلة الحوار البناء بين الأطراف المتنازعة. ونرحب هنا بقرار مجلس النواب الليبي المتعلق بالعودة إلى الحوار السياسي، ونعتبره خطوة هامة تبعث على التفاؤل في طريق الوصول إلى حل شامل ونهائي للتزاع في ليبيا.

الجوانب السلبية من الصعب معالجتها ما لم تستقر الأوضاع بشكل تام وتنتهي فوضى انتشار السلاح وانتشار الجماعات المسلحة. وتحقيق ذلك يستوجب الاتفاق بين المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ومجلس النواب للخروج من المأزق التشريعي، حتى يتسنى لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعمالها على النحو المطلوب، ومن ثم يمكن مساءلة الحكومة على ما يرتكب من انتهاكات وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

وفي إطار التعاون وعملا بمبدأ الملكية الوطنية، نأمل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ضرورة التعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية في إعداد التقارير، خاصة تلك التي تكون خارج ولاية البعثة الأممية، كما هو الحال مع تقرير البعثة حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا. وإذ يسلم بلدي بالحالة المأساوية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الأراضي الليبية، فإنه يعرب عن أمله في أن يتم التنسيق مع السلطات الليبية مستقبلا حول هذا الملف، نظرا لحساسية الموضوع على الصعيد الداخلي. كما يتطلع بلدي إلى أن يتم التعبير عن مواقف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال البيانات المكتوبة بدلا من التغريدات الالكترونية التي كثيرا ما تثير الرأي العام في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوبرلر للرد على التعليقات.

السيد كوبرلر (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن الامتنان للتضامن الذي أعرب عنه حول الطاولة في مجلس الأمن. إن تضامن المجلس وتماسكه رسالة هامة. وهو إشارة هامة لأولئك في ليبيا الذين يسعون إلى التسوية والتأجيل بدلا من التقدم والاستقرار. وأقدر أيضا بصفة خاصة رسائل الدعم من زملائي، الذين يتزايد عملهم داخل ليبيا يوميا لجعل الحياة أفضل لليبيين.

وأود أن أعلق بإيجاز على الحالة في الجنوب، التي تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا. قال الكثيرون هنا عن صواب أن

والمتمثلة في حماية المقار الحكومية. كما نطالب باستثناء الجيش الوطني الليبي من حظر السلاح بعد توحيد قيادته لتعمل تحت القيادة السياسية، المتمثلة في المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، حتى يقوم هو الآخر بدوره المناط به في حماية حدود ليبيا ومحاربة الإرهاب في كامل الأراضي الليبية.

إن التصعيد العسكري المفاجئ وغير المبرر الذي بدأ بهجوم بالمدفعية الثقيلة والطيران على قاعدة تمنهنت خلال الأيام الماضية، والذي تسبب في خسائر في الأرواح والمرافق، يضع البلد على حافة حرب أهلية وينسف كل جهود التهدئة والتسوية التي ننادي بها جميعا. إن استهداف هذه المناطق لا علاقة له بالحرب على الإرهاب، والكل يعلم ذلك جيدا. وإذ نرحب ببيان سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الصادر يوم ١٢ نيسان/أبريل، والذي دعا إلى عدم التصعيد والوقف الفوري للأعمال القتالية في الجنوب والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، إلا أن هذه الانتهاكات والهجمات البرية والجوية مستمرة حتى يومنا هذا. ورغم ذلك، شكل المجلس الرئاسي لجنة وزارية للتهدئة ونزع فتيل الحرب، إيمانا منه بأنه لا جدوى من أي تصعيد، ولهذا نطالب المجتمع الدولي، وكما ورد في الرسالة المفتوحة الموجهة من السيد رئيس المجلس الرئاسي بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل إلى المجتمع الدولي، بالضغط السياسي الفوري على من أي طرف كان حسب قرارات مجلس الأمن ذات الخصوص.

ما يزال ملف حقوق الإنسان في ليبيا من الملفات المثيرة للقلق، خاصة مع استمرار الانتهاكات التي تحدث لأسباب سياسية أو لأسباب مرتبطة بالابتزاز للحصول على فدية، إضافة إلى ما يعانيه المدنيون في عدة مناطق بسبب العمليات العسكرية والقصف العشوائي، وما يعانيه المهاجرون غير الشرعيين من انتهاكات جسيمة من قبل العصابات الإجرامية، التي تقوم بتهميرهم عبر الأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أن هذه

باعتباره جريمة ضد الإنسانية، بالنظر إلى غرق آلاف الناس والسلوك غير المسؤول للمتجرين بالبشر العاملين في ليبيا وعدم خضوعهم للمساءلة. وأعتقد أن العلاقة واضحة بين الأمن البشري وحقوق الإنسان للجميع والأمن السياسي. ويسرنى جداً أن المجلس يعالج هذه المشكلة أيضاً.

وفيما يتعلق بتدفق الأسلحة غير المشروع، فإن هناك ٢٠ مليون قطعة سلاح في ليبيا. وفي ضوء عدد سكانها البالغ ٦ ملايين شخص، فإن هذه مشكلة حقيقية. وأقول دائماً، وقد قلت ذلك لمجلس الأمن في مشاورات سابقة: تأتي الأسلحة من مكان ما - فهي لا تظهر هكذا بشكل سحري - إنها تأتي جواً أو تأتي بحراً أو تأتي برأ. وتجد صادرات النفط والديزل غير المشروعة طريقها إلى بلدان أخرى عن طريق التهريب. وأنا أقدر حقاً مسعى المجلس لمنع الاستيراد غير المشروع للأسلحة وإغلاق طرق التهريب، لأنه من المهم جداً أن نفعل ذلك بطريقة قانونية عبر لجنة جزاءات الأمم المتحدة، مع وجود استثناءات إذا كان ذلك مستصوباً، أو من خلال رفع حظر توريد الأسلحة، ولكن الأمر يرجع إلى لجنة الجزاءات لتقديم التوصية المناسبة.

وأود أن أختتم كلامي بتناول فترة ما بعد عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ من منظور استراتيجي. في عام ٢٠٥٠، سيبلغ تعداد سكان أفريقيا ٢,٤ بليون نسمة، أي ما يقارب ضعف عدد سكانها الحاليين البالغ ١,٤ بليون نسمة، ولذلك فمن السهل تصوّر ما يمكن أن نتوقعه على صعيد الحراك البشري، لا في الأجل القصير، ولكن في الأجل المتوسط والطويل. بيد أن ليبيا، وهي بلد كبير المساحة، سيبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة فقط في عام ٢٠٥٠. وليبيا، بوصفها بلداً كبيراً وغنياً ولكن لا يضم عدداً كبيراً من السكان، ستواجه من الناحية الاستراتيجية موجات كبيرة من الهجرة في بدايات أعوام ٢٠٣٠ و ٢٠٤٠ و ٢٠٥٠.

هناك فرقا بين مكافحة الإرهاب والاستيلاء على مطار وتحقيق مكاسب على الأرض. الحالة الإنسانية في الجنوب، في بلدة تمنهنت هي، على أقل تقدير، في غاية الصعوبة. هناك مشردون داخليا، لذا فإن أي قتال يفاقم الحالة الإنسانية، ويترك الناس المناطق التي يقيمون فيها. هذا هو الحال في تمنهنت. ونحاول جهدنا ليس بأن نحض سياسيا المحاورين على وقف القتال فحسب، بل ولتخفيف الحالة الإنسانية. ليم يعد هناك سوى مستشفى واحد، وليس لديه أدوية أو معدات. وحاولنا التوجه إلى هناك والدعوة إلى السماح بوصول مواد الإغاثة والسلع الإنسانية إلى المستشفيات والمنطقة.

وقد ذكر العديد الحالة في مراكز الاحتجاز، ولا يسعني إلا أن أشدد على أهمية الأمن البشري في ليبيا، الذي يتجاوز مراكز الاحتجاز. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة في السجون، التي لم يرد ذكرها. حالة السجناء في ليبيا ليست أفضل من الموجودين في مراكز احتجاز - اكتظاظ وأحوال صحية سيئة. يتعلق الأمر بانعدام المساءلة والافتقار إلى هياكل الدولة والفشل في استعادة سلطة الدولة المطلوبة في جميع أنحاء البلد. وينبغي ألا ننسى العديد من الآلاف الذين يتعرضون للتعذيب والاحتجاز التعسفي في ليبيا. يجري تحقيق تقدم في استعادة سلطة الدولة. بيد أنه أحيط علما على النحو الواجب بالحالة في مراكز الاحتجاز. وأنا شخصياً أحاول الذهاب إلى مراكز الاحتجاز تلك مرة كل شهر على الأقل، وأرى الاكتظاظ والأوضاع الصحية والمشاكل التي يواجهها المحتجزون.

إن الحل ليس في أساليب القمع المتمثلة في إغلاق الحدود بل في إعادة الموجودين في مراكز الاحتجاز إلى أوطانهم. تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالكثير لإعادة ١٠٠ إلى ٢٠٠ شخص كل أسبوع إلى بلدانهم الأصلية. ولكن، بالنظر إلى أن هناك آلاف، فإنها ليست سوى قطرة في محيط الهجرة غير القانونية. وقد طرحتُ الفكرة على المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لمعرفة مدى إمكانية التعامل مع الاتجار بالبشر

السكاني في ليبيا وتضخم أعداد الشباب في جميع أنحاء القارة،
كلها مواضيع هامة يجدر النظر فيها.

أشكر أعضاء المجلس على دعمهم الكبير وعلى التضامن
الذي ما برحوا يبذرونه وعلى الرسالة الهامة التي بعثت بها جلسة
اليوم إلى الليبيين أنفسهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على
توضيحه وتعليقاته. إننا نفهم أن هذا التضامن هو ما يحتاج
إليه للمضي بقوة أكبر في القيام بدوره، ونشجعه على مواصلة
التحرك في الاتجاه الصحيح. ونحن نقدر جهوده.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢|٠٥.

ولذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا التفكير في كيفية تحقيق
الاستقرار في البلد بما يتجاوز الأجل القصير. ومن المهم ألا
نغفل عن بلورة رؤية استراتيجية للمستقبل. ولا بدّ من أن
يحدث شيء هائل إذا كان لنا أن نقدر على التعامل مع مشكلة
٢,٤ بليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتراوح
أعمار ٧٠ في المائة منهم بين ١٥ و ٢٩ سنة. ويجب أن نضع
في الاعتبار ما يسمى تضخم أعداد الشباب ومشكلة الشباب،
بالاقتران مع النمو السكاني الهائل، ولا سيما في النيجر وتشاد
الجاريتين الملاصقتين لليبيا، واللتين ستشهدان نمواً سكانياً هائلاً
لا نظير له في البلدان الأخرى، فيما نفكر بشكل استراتيجي
في المستقبل. والأمن البشري والخطوط الاستراتيجية للنمو